بيد ان حل هذه المشكلات العملية كان اكثر سهولة من تلك التي لها طابع سياسي ، حتى ان العسكريين ارغموا بحكم منصبهم على معالجة المشكلات السياسية مكرهين . ان الحكومة المركزية في لندن ، عقب صياغة وعد بلفور ، لم تقدم سوى القليل من الارشادات لكل من العسكريين واليهود عن كيفية معالجة المضاعفات السياسية المترتبة عن الوعد . وتشكيل وطن قومي لليهود اضحى رهنا بالطاقة التي يبديها اليهود أنفسهم. غير ان عددا من الصهيونيين المتطرفين كانوا في نظر حكومة صاحب الجلالة على ما يبدو يتسببون في افتعال الاحتكاك والصدام داخل فلسطين . وهناك كراس وضعه المستر ابرلين ونادى فيه بضرورة مغادرة العرب لفلسطين وهجرتهم الى الحجاز(٦٩).

ان البعثة الصهيونية الخاضعة لتأثير حاييم وايزمان والتي وصلت فلسطين في شهر نيسان (ابريل) ١٩١٩ ، قد تم ارسالها لايقاف مثل هذه الامور . وبموجب نصوص ميثاقها جرى«الاعتراف بها كهيئة عامة واعطيت حق تقديم المشورة والتعاون مع الادارة في جميع الشؤون المتعلقة بتأسيس الوطن القومي »(٧٠). كما منحتها حكومة صاحب الجلالة البريطانية حرية ارسال البرقيات العسكرية واستخدام اجهزة التلغراف والهاتف ، حتى انها استطاعت الحصول على تسهيلات انتقالية وتجارية لاشخاص ليسوا في عداد افرادها(٧١).

ورغم ان هذا « التنظيم » كان محصورا في الظاهر بأعمال الاغاثة وتنظيم شؤون اليهود، فان البعثة المذكورة تصرفت كهيئة حكومية قائمة بذاتها ، مما ادى بدوره الى ازدواجية بينها وبين عدة دوائر تابعة للادارة العسكرية . وبينما ارادت البعثة الصهيونية أن يجري اعتبارها بمثابة شريك للادارة ، فان العسكريين تبنوا النظرة القائلة بوجوب معاملة اليهود ، تمشيا مع سياسة الحفاظ على الوضع الراهن ، على قدم المساواة مع سائر السكان وليس اكثر من ذلك .

لكن بلفور عام ١٩١٩ حدد سياسة حكومة صاحب الجلالة امام ماينرتزهاغن على نحو مختلف تماما . فقال ما يلي : « ان جميع مخططات الانماء والمشاريع الصناعية من مختلف الانواع والمساعدات المالية كافة يجب أن تستند الى المبدأ الذي يعتبر الصهيونيين بمثابة الامة الاكثر رعاية في فلسطين »(٧٢). ان حماس الصهيونيين في فلسطين تسبب في حمل العسكريين على مقاومة ضغوطهم بواسطة الحفاظ على الوضع الراهن وعلى القيام بدور الحكم للفصل بين الصهيونيين والعرب . لقد واجه العسكريون وضعا متناقضا خلال زمن من مفاوضات الصلح المثيرة للبلبلة . وانطوى غموض السياسة على بعض الحسنات بالنسبة للحكومة البريطانية ، اذ اتاح لها ان تصوغ السياسة وفقا للاحداث(٧٣). بيد ان هذا الغموض في الموقف البريطاني من مسألة الوطن القومي لليهود حشر العسكريين في وضع محرج للغاية فالصهيونيون وجهوا اتهامات قاسية للادارة باتخاذ موقف مناوىء لهم وبالتسبب في الصدامات بين العرب واليهود ، واثارة اضطرابات عيد الفصح ١٩٢٠ ، بالاضافة الى التجاهل التام لرغبات حكومة صاحب الجلالة . ان اضطرابات عيد الفصح عام ١٩٢٠ اوصلت هذه الشكاوى الى مسامع حكومة صاحب الجلالة ، فجرى تشكيل محكمة تحقيقات في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٢٠ لكي تحقق في أسباب الشعور العنصري والقلاقل داخل فلسطين . لذا يصبح من الضروري بحث الاتهامات الدقيقة التي زعمها الصهيونيون ثم الانتقال الى دراسة المواقف لدى المسؤولين العسكريين .

خلال قيام لجنة بالين للتحقيق بمتابعة أعمالها التي استغرقت خمسين يوما واستمعت فيها الى ١٥٢ شاهدا عمدت البعثة الصهيونية الى توجيه اتهامات ثلاث ضد الادارة العسكرية . هذه الاتهامات هي كما يلي :